

الجماعة الإسلامية تستنكر حملة التلفيقات القانونية للسياسيين



الخميس 11 يوليو 2013 12:07 م

نافذة مصر

أصدرت الجماعة الإسلامية بيانا استنكرت فيه حملة الاعتقالات والتلفيقات القانونية لعدد من السياسيين وعودة النظام القمعي مرة أخرى ، وقال البيان نوا " تستنكر الجماعة الإسلامية حملة التلفيقات القانونية في تحديد المسؤولية عن أحداث الحرس الجمهوري التي تقودها حكومة الانقلاب ضد المعارضين له السلميين مسخرة في ذلك النيابة العامة كأداة طيعة في يدها لتثبيت نظام قمعي استبدادي] وتؤكد الجماعة الإسلامية أن الرئيس السوري هو المسؤول الأول عن هذه الأحداث وتجب محاكمته ، كما تنظر الجماعة الإسلامية بعين الريب لما أعلنته وزارة الداخلية من تحذيرات للمواطنين بشأن احتمال حدوث تفجيرات في أماكن مختفلة بالقاهرة وترى أن هذا الإعلان ممهّد للقيام بعمليات تفجيرية بواسطة جهات تابعة لها وإلصاقها بالمعارضين للإنقلاب والثورة المضادة وهو ما يذكرنا بما فعله جمال عبد الناصر من تنفيذ سبع تفجيرات في أماكن مختلفة بالقاهرة في عام 1954م لتضليل الرأي العام وتجيئيه ضد جماعة الإخوان المسلمين] وتؤكد الجماعة الإسلامية أن كل هذا التضليل القانوني والإعلامي والأمني لن ينطلي على المصريين الذي أصبحوا يعلمون أنهم اليوم يدافعون عن حريتهم أمام نظام يستنسخ مرة أخرى نظام حسني مبارك . وتؤكد الجماعة الإسلامية أنها مستمرة في دفاعها عن الثورة الحقيقية ثورة 25 يناير ملتزمة في ذلك بالسلمية التي تعتبرها هي مفتاح النصر ومفتاح المصالحة الحقيقية بين كل أبناء الوطن . (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون)